موقعة المدن الساحلية المتوسطية الصغرى ضمن استراتيجيات التأهيل الترابي خلال ربع قرن: المكاسب التنموية وإشكالية بناء الحكامة المجالية

ذة. الرهوني سمية[1] ذ. أفقير الحسين[2] ذ. بونقاية بوجمعة[3]

الملخص:

أدركت الدولة المغربية بعد تعثر العديد من البرامج التنموية المسطرة إبان خروجها من قبضة الاستعمار، ضرورة صياغة خطط واستراتيجيات تنموية بديلة تتنافى مع تلك المصاغة سابقا، بالتركيز على مسألة العمل السياسي والإداري عبر اللامركزية، والديمقراطية التشاركية والجهوية في سنها للبرامج التنموية، الممكن من خلالها تجاوز النظرة الأحادية للتنمية واستهداف التنمية المندمجة والمستدامة الشاملة لمختلف مكونات المجال المغربي. وجراء هذا التوجه، انبثق الاهتمام بالمجالات الشمالية المغربية وبالأخص تلك المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ورُد الاعتبار لها بعد سيناريوهات طويلة من العزلة والتهميش، لتمثل خيارا استراتيجيا للانفتاح الاقتصادي المغربي نحو أوربا والعالم، وبالتالي توجيه العديد من المشاريع التنموية التي لعبت دورا هاما في جعل المناطق الشمالية محورا للدينامية الاقتصادية.

وعبر هذه الدراسة نبتغي، فتح نقاش مستفيض حول مدى مساهمة الاستراتيجيات التنموية التي سطرها المغرب خلال ربع قرن في تأهيل المدن الساحلية المتوسطية الغربية وخلق دينامية مندمجة ومتكاملة، وذلك بالتركيز على حالة المدن الصغرى الواقعة بين محور الفنيدق وواد لاو، سعيا منا لتتبع المكاسب التنموية المحققة على أرض الواقع، إضافة إلى رصد الاختلالات والتعثرات التي تعرقل عملية بناء الحكامة المجالية وتحقيق الفعل التنموية المنشود.

الكلمات المفتاح: الاستراتيجيات التنموية - التأهيل الترابي - المجالات المتوسطية الغربية - المدن الصغرى - الحكامة المجالية.

1. أستاذة باحثة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان.
2. أستاذ التعليم العالي، بجامعة عبد المالك السعدي كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان
3. أستاذ محاضر بجامعة القاضي عياض كلية متعددة التخصصات، آسفي.

Résumé:

Après l'échec de plusieurs programmes de développement planifiés lors de la sortie de l'emprise du colonialisme, le Maroc a adopté plusieurs stratégies de développement alternatifs, différents de ceux précédemment élaborés. Cela implique une concentration sur la question de l'action politique et administrative par le biais de la décentralisation, de la démocratie participative et de la régionalisation dans l'élaboration des programmes de développement. Ces mesures permettent de dépasser la vision unilatérale du développement et de viser un développement intégré et durable englobant les diverses composantes du territoire Marocain. À cet égard, Le Maroc a accordé une attention particulière aux régions du Nord-Ouest, et notamment les zones limitrophes à la mer Méditerranée, dont ils ont principalement bénéficié des interventions de l'État à travers sa politique de développement. Ces régions ont été réhabilitées après de longues périodes d›isolement et de marginalisation, devenant ainsi un choix stratégique pour l›ouverture économique mené par à la mise en place de nombreux projets de développement car la dimension méditerranéenne y a contribué, ce qui a constitué une interface forte pour l'ouverture du Maroc sur l'Europe dans divers domaines.

Cette étude vise à établir un débat approfondi, sur la contribution des stratégies de développement élaborées par le Maroc au cours d'un quart de siècle à la qualification des villes côtières méditerranéennes occidentales et à la création d'une dynamique intégrée et cohérente. Nous nous concentrerons sur le cas des petites villes situées entre l'axe Fnideq-Oued Laou, dans le but de suivre les acquis de développement réalisés sur le terrain, ainsi que de détecter les déséquilibres et les obstacles entravant le processus de construction de la gouvernance territoriale et la réalisation de l'action de développement souhaitée.

Mots-clés : Stratégies de développement, Qualification territoriale, Zones Méditerranéenne occidentale, Petites villes, Gouvernance spatiale.

تقديم عام

لم يكن أمام المغرب بعد خروجه من قبضة الاستعمار، حل أوسط غير محاولة البحث عن سياسة تنموية يكون هدفها إعادة الاعتبار لمكونات المجتمع المغربي وجمع شتاته بعدما تناثرت بفعل التدخلات الاستعمارية الاحتكارية، حيث سطر مجموعة من المخططات والبرامج التنموية انطلاقا من فترة الستينيات إلى نهاية تسعينيات القرن الماضي، تخللتها جوانب من الفشل وأخرى للنجاح متأثرة بظروف جد قاسية جعلتها غير مجدية البتة، وقد كانت نتائجها غير مرضية خاصة على المجالات الشمالية.

لكن، مع بداية القرن الواحد والعشرين وباعتلاء جلالة الملك محمد السادس للعرش، انطلقت معه البلاد في سياسة تنموية جديدة، أساسها الانفتاح الاقتصادي والاندماج التنموي، والديمقراطية التشاركية الفعالة. فالمحطات التنموية التي مر منها، ساهمت بشكل كبير في إيجاد سياسة تنموية أكثر وضوحا، تستدعي النهوض بجميع مكونات التراب المغربي. وقد كان في هذا الصدد، للمجالات الشمالية الغربية بالأساس نصيبا أوفر من اهتمام الدولة عبر سياستها التنموية والمشاريع المنجزة والمبرمجة أيضا، حيث ساهم في ذلك البعد المتوسطي الذي شكل واجهة قوية لانفتاح المغرب على أوربا في مختلف الميادين.

وتعد المدن الساحلية المتوسطية الغربية وتحديدا تلك الواقعة بين مدينتي الفنيدق وواد لاو، نموذجا واقعيا يعكس حجم الاهتمام الذي حظيت به هذه المجالات من قبل الدولة على مستوى عملية التأهيل الترابي، وذلك عبر استقطابها لمشاريع وبرامج تنموية متعددة ساهمت إلى حد كبير في جعلها مراكز إشعاع وديناميةعلى الساحل. غير أن توزيع هذه المشاريع لم يتم بشكل متكافئ، حيث حظيت كل من مدينة الفنيدق والمضيق ثم مرتيل باهتمام متزايد ومنذ البداية ولاعتبارات عدة سرع من انخراطها في الفعل التنموي وارتقائها إلى خانة المدن المتوسطة، في حين تأخر الاهتمام نوعا ما بمدينة واد لاو نظرا لموقعها ضمن الهوامش الجنوبية لإقليم تطوان ولبعدها عن هذه المدن، وهو ما لزمها البقاء ضمن خانة المدن الصغرى المطلة الساحل المتوسطي.

منهجية الدراسة

باعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي والدراسة المقارنة، وبتنويع تقنيات العمل الجغرافي سنحاول الإجابة عن التساؤلات التي تطرحها الإشكالية والمدروسة والمتعلقة أساسا بمدى استفادة المدن الصغرى المطلة على الساحل المتوسطي من البرامج التنموية ومشاريع التأهيل الحضري ونشير تحديدا إلى حالة مدينة واد لاو، بالمقارنة مع المدن المجاورة لها والواقعة على نفس الشريط الساحلي، وذلك في محاولة للبحث عن الإكراهات والصعوبات التي تحول دون تحقيق التنمية الشاملة بالمدينة، ومعها أيضا ضعف التكافؤ والاندماج التنموي بين هذه المدن خاصة على مستوى استقطاب وتنزيل البرامج والاستراتيجيات، الشيء الذي يعرقل بشكل أو بآخر بناء الحكامة المجالية.

تأطير مجال الدراسة

يقع مجال الدراسة بالواجهة المتوسطية الغربية للمغرب، وينتمي تحديدا لإقليم تطوان ولعمالة مضيق الفنيدق، يضم أربع مدن ثلاثة منها تنتمي لعمالة المضيق الفنيدق وتدخل ضمن خانة المدن المتوسطة لكونها تخطت عتبة 50 ألف نسمة وهي:

- مدينة الفنيدق التي تقدر مساحتها بـ 29 كلم2 وتقع على الطريق الوطنية رقم 13، تحد شمالا بالمركز الحدودي باب سبتة المحتلة، وجنوبا بجماعتي المضيق والعليين شرقا بالبحر الأبيض المتوسط وغربا بجمتاعتي بليونش وتغرامت.

- مدينة المضيق التي تمتد على مساحة 40 كلم2، تحد بجماعة الفنيدق شمالا وبجماعة الملاليين جنوبا، غربا بجماعة العليين وشرقا بالبحر المتوسط.

- مدينة مرتيل والمنتمية أيضا لعمالة المضيق الفنيدق، فهي تقع على مساحة تقدر بـ 35 كلم2 وتحد شمالا بمدينة للمضيق جنوبا بجماعة أزلا، غربا تتصل بمدينة تطوان وجماعة الملاليين وشرقا تطل على البحر المتوسط.

أما مدينة واد لاو، فتنتمي لإقليم تطوان وتقع ضمن هوامشه الجنوبية، فتطل من الجهة الشرقية على الساحل المتوسطي، والغربية على جماعة أولاد علي منصور، أما من الناحية الشمالية فتحَد بجماعة زاوية سيدي قاسم، والجنوبية بجماعة تاسيفت وتزكان التابعتين لإقليم شفشاون، تبلغ مساحتها ما يقارب 65,14 كلم2. وتندرج ضمن المدن الصغرى التي تقل عتبتها السكانية عن 50 ألف، وبالتالي تعكس النموذج الذي سنقف عليه في هذه الدراسة. (انظر الخريطة رقم 1):

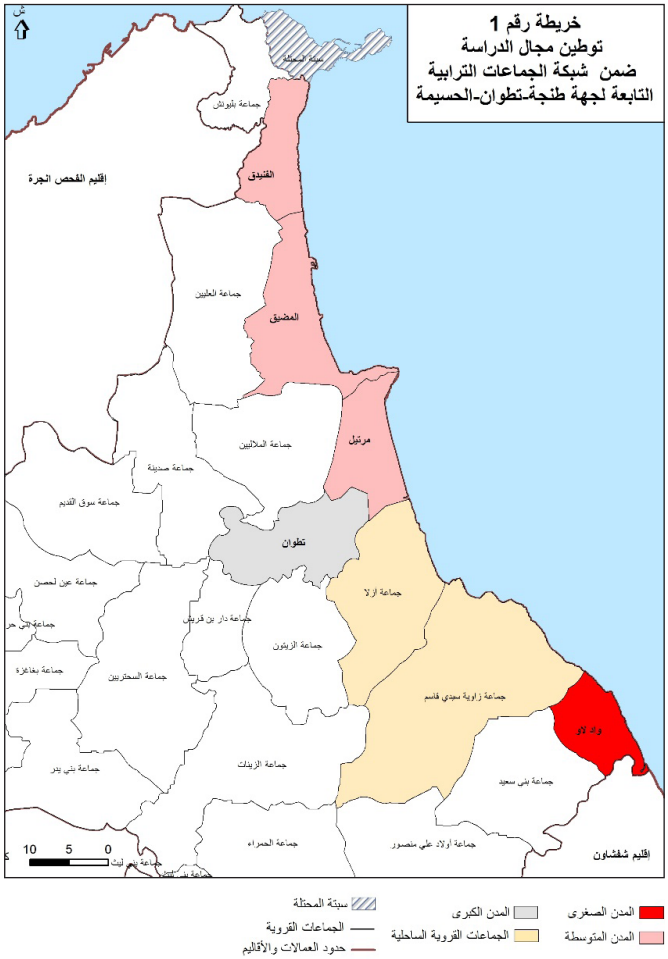

1- المدن الصغرى بالمغرب: تعدد رؤى الأدوار واختلاف معايير التصنيف

1-1- أشكال ومعايير تصنيف المدن المغربية

إن التطور السريع الذي شهدته الساكنة الحضرية بالعالم، ساهمت بشكل كبير في ظهور مدن متعددة الأصناف والأشكال وكذا الوظائف. فأصبحنا نتحدث عن المدن العملاقة أو المتروبولية، والمدن الصغرى والمتوسطة، كما بدأنا نتحدث عن المدن الذكية، أو التكنولوجية، ثم المدن الجديدة...، كل هذه المصطلحات ظهرت بفعل النمو الحضري الذي شهدته المدن بالعالم، حيث ارتأت العديد من الدول توجيه وظائف المدينة وكذا تصنيفها وفقا للمعاير العددية، لتتخذ طابعا متميزا عن باقي المدن الأخرى. بالإضافة إلى محاولة الدول توجيه تخطيط هذه المدن وهيكلتها حسب وظيفتها ومؤهلاتها، لكن مع ذلك تتخبط الدول السائرة في طريق النمو في العديد من الإكراهات التي تحول دون مسايرة وتتبع نمو هذه المدن، لتكمل تطورها بشكل عشوائي وغير منظم.

«وعموما يمكن تصنيف المدن حسب أحجامها، وامتدادها، وأبعادها المجالية، وشروط خلقها، والوظائف التي تؤديها على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية أو الدولية، إلى عدة أنواع نوجزها فيما يلي:

- المدن الصغرى: ويتراوح عدد سكانها بين 5,000 نسمة و20 ألف نسمة، في حين يصنفها البعض لأقل من 50 في الألف نسمة. أنشطتها الاقتصادية محدودة ترتكز أساسا على التجارة والخدمات البسيطة التي تكون موجهة بالدرجة الأولى إلى السكان المحليين، ومن ثم تكون تبعيتها شديدة للحواضر والمدن الكبرى المجاورة»[1]. وأفضل مثال على ذلك مدينة واد لاو التي تصنف حسب معاييرها الإحصائية في خانة المدن الصغرى، التي ما زالت تبعيتها لمدينة تطوان قائمة.
- «المدينة المتوسطة: تحتل بعدد سكانها المتوسط (ما بين 20 ألف و50 ألف نسمة لدى البعض، وما بين 20 ألف و100 ألف نسمة لدى البعض الآخر)، وبأبعادها المجالية ووظائفها المحدودة، وكذلك بأنماط ووتيرة الحياة بها مرئية وسطى بين المدن الإقليمية والمدن الصغرى»[2]. وتصنف ضمنها كل من مدن مرتيل ومضيق ثم الفنيدق، حيث تزيد ساكنتها عن 50 في الألف.
- بينما المدن الكبرى هي التي يفوق عدد ساكنتها 100 ألف نسمة، وهي في الغالب المدن التي

1. أزكاغ (عبد اللطيف)، 2006،»إشكالية التعريف بالمدينة»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان. العدد 13، 145-165 صفحة، عن:
- Choay (Françoise) et Merlin (Pierre), 1988»Dictionnaire de l'Urbanisme et de l'Aménagement, Presses Universitaires de France, Paris, ، 157 ص.

2. أزكاغ (عبد اللطيف)، 2006، نفسه، ص 157.

لعبت دورا بارزا في تاريخ المغرب على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي. وأحسن مثال على ذلك مدينة تطوان، الذي يفوق عدد سكانها حسب إحصاء سنة 2014 تقريبا 380.787 نسمة، وهي من المدن التي تتوفر على تاريخ عريق، وديناميةمهمة على مستوى الأنشطة الاقتصادية خاصة التجارية منها، الشيء الذي جعلها دائما محطة لاستقرار العديد من الساكنة القادمة من مختلف المناطق المغربية.

1-2- أهمية المدن الصغرى ودورها في المنظومة الحضرية بالمغرب

أصبحت «المدن الصغرى عنصرا متميزا في المنظومة الحضرية الجهوية، كما تعتبر أداة أساسية للتوازن الجهوي. وقاعدة لسياسة اللامركزية، بالإضافة إلى أدوار أخرى تلعبها على المستوى الاجتماعي وتنظيم المجال وتنشيط الاقتصاد المحلي. فالمدن الصغرى قد أصبحت تشكل رهانا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا في المقاربة الجديدة لسياسة المدينة، ففي هذا النوع من المدن يتحول الانسان من قروي إلى حضري، ويكتسب أشكال الحياة المدينية التي تغير تصوراته وعلاقته وكذا ممارساته للمجال والحياة الاجتماعية. فالمدن الصغرى، تستقطب 70% من الاستثمارات، وتنتج 75% من الناتج الداخلي الخام، وتحتضن 43% من السكان النشيطين»[1].

كما تعتبر هذه المدن أيضا، رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، خاصة بعد الفوضى التي أصبحت تعيشها المدن الكبرى في المغرب، ولهذا برزت أهمية الحواضر الصغرى والمتوسطة لتلعب على المستوى المحلي والجهوي نفس الأدوار التنموية التي تضطلع بها المدن الكبرى وطنيا. كما أنها جاءت بهدف تقريب النموذج الحضري من الساكنة، والتخفيف من حدة الهجرة القروية إلى المدن الكبرى، وكذا تسهيل الولوجية الخدماتية للمناطق المجاورة وبالأخص المناطق القروية. كما تستطيع المدن الصغرى أيضا:

- التخفيف من مؤشرات ومظاهر الهشاشة الاجتماعية؛
- لعب دور المجال الانتقالي بين المدن الكبرى والأرياف، والتخفيف من حدة الضغط الذي تعرفه المدن الكبرى؛
- إحداث توازن في التنمية بين المجالات الريفية والمجالات الحضرية عن طريق تأهيل المناطق الموجودة، وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي على عموم التراب الوطني؛

1. حاج علي(ألفة) وازيرار (رشيد)، 2015، «التنمية الحضرية بالمدن الصغيرة بجهة تازة الحسيمة تاونات واقع الحال وانتظارات الساكنة -حالة مدينة تاهلة-، في الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب -دراسة نماذج-، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية، الطبعة الأولى، السلسلة 35، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس، المغرب، ص 71-72.

- سهولة التحكم، كما وكيفا، في النمو الحضري، وتيسير تطبيق سياسة اللامركزية واللاتمركز؛

- لعب دور مهم في تجنب الانكسارات المجالية والاجتماعية عن طريق تقوية التمفصلات بين المجال الحضري والعالم القروي، وتحقيق تنمية ترابية متوازنة عن طريق تقوية منطقة القرب في مجال التنمية[1].

وبالتالي فإن أهمية المدن الصغرى بالمغرب، تكمن في الأدوار التي أصبحت تلعبها خاصة على المستوى الإقليمي والجهوي، لكن مع ذلك فديناميتها ترتبط بمقوماتها الترابية والاستراتيجية، وبطرق تدبيرها من قبل الفاعلين فيها. وبما أن مدينة واد لاو تدخل ضمن نطاق المدن الصغرى، فهي تلعب بفضل موقعها دوار هاما في خلق الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للمجالات المحيطة بها، كما أنها ساهمت بشكل كبير في التقليل من حدة الهجرة القروية خاصة نحو مدينة تطوان، فضلا عن توفير العديد من المرافق والتجهيزات للساكنة المحلية سواء المستقرة داخل المدينة أو المجاورة لها (ساكنة الجماعات القروية). لكن مع ذلك تبقى التبعية لمدينة تطوان (مركز الإقليم) قائمة، نظرا لحجم الوظائف وتعدد التجهيزات الموجودة بها، والتي ما زالت تغيب في هذه المدينة الساحلية.

2- المكتسبات التنموية لمشاريع التأهيل الترابي بالمدن المتوسطية الغربية خلال ربع قرن: المدن الصغرى نموذجا

2-1- استقطبت المدن المتوسطية الغربية منذ مطلع القرن ٢١ مشاريع تنموية مهمة سرعت من ديناميتها

حاول المغرب منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، أن يتبع خيارا استراتيجيا جديدا للنهوض بمجاله الترابي وتحقيق التنمية الشاملة في مختلف القطاعات، حيث انطلق بدعائم جديدة تهم الاقتصاد الوطني والتي حددها في؛ «قيام الدولة بدورها الاستراتيجي في تحديد الاختيارات الأساسية والنهوض بالأوراش الكبرى والتحفيز والتنظيم وتشجيع المبادرة الحرة، توطيد الصرح الديمقراطي واعتماد إصلاحات حقوقية ومؤسسية عميقة، جعل المواطن في صلب عملية التنمية، تمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع بتوفير التجهيزات الهيكلية واعتماد مخططات طموحة»[2].

1. الدغاري (عبد المجيد) وازهار (محمد)، 2015، «مكانة المدن الصغرى والمتوسطة بالمغرب ودورها في الهيكلة الترابية والمجالية» في كتاب جماعي حول التأهيل الحضري بالمغرب، الطبعة الأولى، الشركة العامة للتجهيز والطبع، فاس، المغرب، ص 273-272 (بتصرف).

2. وزارة الاقتصاد والمالية، 2011، مجلة المالية، العدد 15، مطبعة إليث، سلا، المغرب، ص 3.

ولتحقيق الغايات المرجوة في هذه الدعائم وفي المخططات التي سيتم تسطيرها، وحتى يتم تجاوز مخلفات البرامج السابقة، أعلن المغرب سنة 2000 عن تبني إرساء سياسة إعداد التراب الوطني كمنطلق لبناء وتنظيم المجال المغربي بشكل عقلاني وموجه، وذلك عبر برمجة العديد من المشاريع التنموية التي تهم مختلف القطاعات داخل المجالات الحضرية بالخصوص.

وقد استطاعت المناطق الشمالية الغربية من المغرب عموما، تلك التابعة بالخصوص لجهة طنجة تطوان الحسيمة، بفعل موقعها الاستراتيجي ومقوماتها الترابية، أن تحظى بدور الريادة على مستوى استقطاب الأوراش التنموية الكبرى، فقربها من القارة الأوربية، وتكريس المغرب سياسة الانفتاح الاقتصادي، جعلها في صلب الاهتمام الوطني والدولي، أضحت الرهان الاقتصادي والتنموي القوي بالمغرب. وجراء هذا الاهتمام، استقطبت هذه المجالات أوراشا وطنية كبرى ساهمت في خلق دينامية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كما استطاعت أن تجلب استثمارات داخلية وخارجية هامة، ومن بين أهم هذه الأوراش نذكر على سبيل المثال؛ ميناء طنجة المتوسطي الذي يتوفر على بنيات مهمة للتواصل ومناطق حرة صناعية وتجارية ولوجستيكية، المركب الصناعي لرونو نيسان، ثم برنامج طنجة الكبرى للتنمية المندمجة والمتوازنة، وأيضا البرنامج المندمج للتنمية الاقتصادية والحضرية لمدينة تطوان والمناطق الصناعية التي استقطبتها كتطوان شور وبارك، بالإضافة إلى مشاريع التأهيل الحضري للمدن الساحلية كالمضيق، الفنيدق، مرتيل، واد لاو والحسيمة، والداخلية كشفشاون ووزان. وهي مشاريع تسعى للارتقاء بالمدن الشمالية وجعلها مصدر إشعاع ودينامية على الساحل المتوسطي، للتأثير على دينامية المجالات المحاذية لها خاصة القروية من جهة، ولجلب الاستثمارات الخارجية من جهة أخرى.

وفي ظل الدينامية الجهوية لمنطقة الشمال، حظي المجال الساحلي بين الفنيدق وواد لاو باهتمام بالغ هو الآخر، نظرا للموقع المتميز الذي يحظى به فضلا عن الخصوصيات والمقومات التي تزخر بها كل مدينة على حدة، حيث استطاعت هذه المدن أن تحظى بالأولوية على مستوى عمليات التهيئة والإعداد وأن تستقطب مشاريع جعلت منها مركزا للدينامية السياحية على الصعيد الجهوي والوطني. وقد ساهم ذلك استقطاب تيارات سكانية متنوعة من مختلف مناطق المغرب، مما ساهم في تطور ساكنة هذه المدن وإضفاء دينامية اقتصادية واجتماعية سريعة ومضاعفة لكن بشكل متفاوت مع مدينة واد لاو.

والأمر يظهر جليا، عند تتبعنا لتطور عدد السكان حسب الإحصاءات العامة (الرسم البياني رقم 1)، فيظهر أن ساكنة هذه المدن تضاعفت خصوصا بين الفترة الممتدة من 2004 و2014 وتجاوزت كلها عتبة المدن الصغرى (مرتيل 63345 نسمة- الفنيدق 77057 نسمة- المضيق 56227 نسمة)، لتصبح مدنا متوسطة لها أدوار ووظائف مركزية داخل جهة طنجة تطوان الحسيمة. على غرار مدينة واد لاو، فعلى الرغم من الدينامية السكانية التي شهدتها إلا أنها لم تعرف تلك الطفرة

الديموغرافية الملفتة للنظر، بل عرفت تطورا تصاعديا رتيبا انتقل به عدد السكان بها من 7575 نسمة سنة 1994 إلى 8383 نسمة سنة 2004، ثم إلى أزيد من 9665 نسمة سنة 2014، لتظل ضمن خانة المدن الصغرى على الواجهة المتوسطية الغربية.

مبيان رقم 1: تطور عدد سكان المدن الساحلية المدروسة من سنة 1994 إلى 2017 (نسمة)

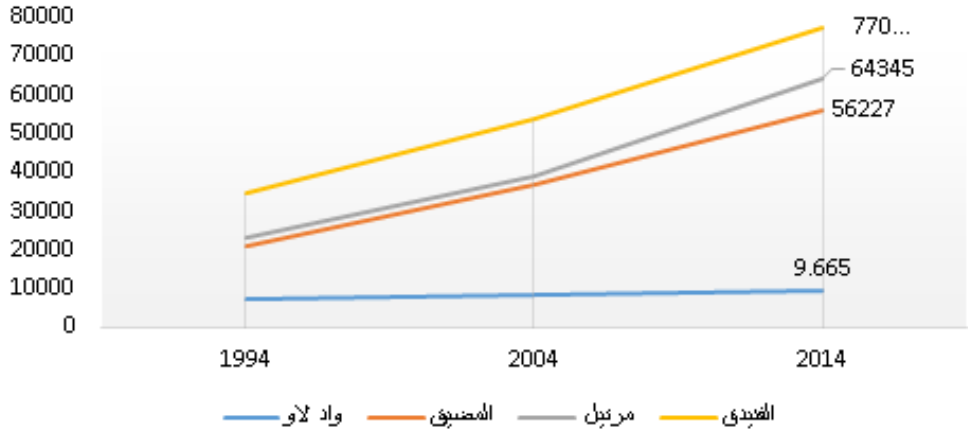

أما على مستوى المشاريع التي استفادت منها هذه المدن بالمقارنة مع مدينة واد لاو، فهي متنوعة ومتعددة حسب القطاعات والبرامج المسطرة ولعل أبرزها نذكر:

- مخطط توجيه التهيئة العمرانية الذي رافق إنشاء ميناء طنجة المتوسطي والمشاريع المرافقة له؛
- إنجاز تصاميم التهيئة الخاصة بالمدن الثلاث (مارتيل-المضيق-الفنيدق)؛
- تقوية وتحسين بنية الشبكة الطريقية على اعتبار المدن وجهة سياحية مركزية في المغرب (الطريق السيار تطوان-الفنيدق، الطريق الوطنية رقم 16الرابطة بين تطوان وسبتة مرورا بالمضيق- الطريق الإقليمية الرابطة بني المضيق ومرتيل...)؛
- احتضان مدينة مضيق على ميناءين ترفيهية (كابيلا ومارينا اسمير) وآخر للصيد البحري. والفنيدق ومرتيل على موانئ للصيد البحري؛
- الاستفادة من برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (المرحلة الثالثة)، وبرامج إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، وكذا برامج اللواء الأزرق للحفاظ على نظافة الشاطئ ومياه البحر.
- الاستفادة من البرنامج الوطني للنفايات السائلة والصلبة (وجود مطارح عمومية مراقبة- محطات تصفية ومعالجة المياه العادمة....).
- توفر منشآت وبنيات تحتية متنوعة، وفنادق مصنفة خاصة في مدينتي المضيق التي تضم فنادق ذات صدى وطني وعالمي مثل صوفيتيل، إضافة إلى توفر هذه المدن على مجمعات سكانية متعددة الأشكال والأحجام.

- إنشاء المنطقة الاقتصادية بالفنيدق ضمن البرنامج المندمج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة المضيق-الفنيدق وإقليم تطوان كبديل اقتصادي مهكيل لفائدة الساكنة بعد توقف نشاط التهريب غير المهيكل بباب سبتة.
- توفر على مؤسسات تعليمية ومدارس عليا ومراكز التكوين المهني، خاصة في مدينة مرتيل التي تعتبر مدينة جامعية لاحتضانها عدة مؤسسات للتعليم العالي ما يجعل ديناميتها السكانية نشيطة طيلة السنة بالمقارنة مع مدينتي المضيق والفنيدق.

2-2- موقعة المدن الصغرى ضمن مشاريع التأهيل الترابي الموجهة للمنطقة: حالة مدينة واد لاو

حظيت مدينة واد لاو باستقطاب مشاريع وبرامج تنموية متنوعة كان لها الفضل في تعزيز جاذبية المدينة والارتقاء بمشهدها العمراني، وأضحت بذلك نواة سياحية متميزة على الساحل المتوسطي، ونقطة إشعاع حضري على المجالات القروية المحيطة بها. ويعزى اهتمام الدولة بهذه المدينة من جهة لتنوع مقوماتها (الموقع، التاريخ، الموارد...)، ومن جهة أخرى، لتطبيق السياسة التنموية الوطنية التي أدرجت المجالات الحضرية كخيار استراتيجي وطني يقتضي النهوض به وتنميته بشكل يتماشى مع متطلبات الساكنة المستقرة به. وفي هذا السياق، استطاعت مدينة واد لاو جلب العديد من المشاريع التي هَمَّتْ مختلف القطاعات الحيوية، كما أبرمت عدة اتفاقيات للشراكة مع متدخلين، قصد المساعدة والدعم على تنزيل أهداف هذه المشاريع، وتحقيق الغايات التنموية المرجوة، واستفادت المدينة أيضا من الدعم المولوي عبر زيارتين ملكيتين شكلتا دفعة قوية للانفتاح على الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها مختلف المناطق الشمالية والمغربية أيضا، وللانخراط فيها -الدينامية-بشكل يجعل من المدينة مركزا حضريا عصريا جديدا على الساحل المتوسطي. ومن أبرز هذه المشاريع التنموية نذكر:

أ- برنامج التأهيل الحضري بمدينة واد لاو

تم إطلاق برنامج التأهيل الحضري لمدينة واد لاو، عبر مرحلتين الأولى بالموازاة مع الزيارة الملكية لسنة 2008، حيث شمل البرنامج تهيئة كورنيش المدينة في شطره الأول عبر تشييد الأرصفة وتعبيد الطرق والإنارة العمومية وكذا تشجير المناطق المجاورة له، بكلفة مالية تقدر بـ 24 مليون درهم، وبشراكة مع ولاية تطوان (سابقا) ووكالة تنمية أقاليم الشمال ثم مجلس جهة طنجة تطوان في تلك الفترة، إضافة إلى المديرية العامة للجماعات المحلية، وأخيرا صندوق التجهيز الجماعي[1].

وفي نفس السنة أيضا، أعطيت الانطلاقة لإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز التي أنجزت

1. تقارير قسم المصالح العامة بالجماعة الحضرية لواد لاو.

من طرف شركة العمران البوغاز بشراكة مع البلدية وشركة أماندیس ثم وزارة الإسكان، والتي هَمَّتْ في شطرها الأول تهيئة حي هوتة البحر والمصلى، ثم بعدها الأحياء الأخرى (ازبارن، ارقادن، ظهر أنهير والشوابل ثم المركز) وذلك بتكلفة تقدر بـ 50 مليون درهم.

أما المرحلة الثانية من استكمال برنامج تأهيل المدينة، فقد واكبت الزيارة الملكية السامية الثانية في غشت 2012، والتي شملت بناء مسجد بتمويل من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وبناء مجمع الصناعة التقليدية بشراكة بين البلدية ووزارة الصناعة التقليدية، ثم تشييد ملعب لكرة القدم بغلاف يقدر بـ 15 مليون درهم بشراكة بين المجلس البلدي ووزارة الشباب والرياضة وولاية تطوان وزارة الداخلية، بالإضافة إلى بناء محطة لتصفية المياه العادمة من طرف شركة أماندیس بتكلفة مالية تقدر بـ 3 ملايين درهم، وتهيئة مطرح جماعي مراقب[1] لمعالجة النفايات بشراكة بين المجلس البلدي والمديرية العامة للجماعات المحلية، وكتابة الدولة لدى وزارة البيئة، بتكلفة مالية تقدر بـ 19 مليون درهم.

الصورتان رقم 1-2: مدينة واد لاو بين الماضي والحاضر

توضح الصورتان جانبه مدينة واد لاو بين الماضي والحاضر، حيث تعود الأولى لأواخر التسعينيات (...) عندما كانت مدينة واد لاو مجرد قرية حضرية، لا تتوفر على أدنى شروط المنطقة السياحية، في حين تعكس الصورة الثانية التحول الجذري الذي شمل المدينة بعد جملة من المشاريع التنموية التي همت تأهيل مجالها استجابة مع أهميتها كمجال حضري، وكنقطة جذب سياحية على الساحل المتوسطي، وهو ما يظهر بجلاء من خلال حجم المرافق والبنيات التحتية التي تم إنجازها.

المصدر: الصورة أعلاه عدسة لأحد الأقارب في أواخر التسعينات، والثانية مأخوذة من صفحة Ouad Laou تطبيق فايسبوك، بتاريخ 15 يوليوز 2019.

1. مشروع مهم لم يتم إنجازه بعد.

وهي مشاريع كان لها الفضل في خلق دينامية مهمة داخل المدينة، والارتقاء بالمجال الذي كان يتخبط بمجموعة من المشاكل خاصة تلك المتعلقة بالمرافق والتجهيزات، والبنيات التحتية، وبسوء تنظيم المشهد العمراني، وقد واكب انطلاق برنامج للتأهيل الحضري برامج أخرى تتعلق بتأهيل وتهيئة المجال الحضري للمدينة، ولتوفير ظروف عيش واستقرار الساكنة بشكل يتلاءم مع المفهوم الحقيقي للمدينة. ومن بين أهم هذه البرامج نذكر؛ البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، والبرنامج الوطني للتطهير السائل، البرنامج الوطني للماء والكهرباء، والتي حاولت الجماعة من خلالها تكثيف الجهود بشكل متواصل لتغطية استفادة جل أحياء المدينة.

ب- البرنامج الوطني للتطهير السائل PNA

أطلقت عملية استفادت مدينة واد لاو من هذا القطاع في إطار برنامج التأهيل الحضري الذي خص مد أحياء المدينة بشبكة للتطهير السائل وترميم أخرى والتي هَمَّتْ كل من حي الهوتة، المركز، تجزئة البحارة والمصلى على مستوى الشارع الرئيس وذلك خلال سنة 2007، ثم حي الصوالح وظهير أنهير وكذا تمندلاس وهرندا سنة 2009، أما حي الشوابل فقد تم مده بهذه الشبكة في سنة 2014، وقد عملت شركة أمانديس أيضا على بناء خزانات جديدة لتجميع هذه المياه. كما استفادت المدينة كما سبقت الإشارة من بناء محطة لمعالجة المياه العادمة لتفادي تلويث مياه وادي لاو ومياه الشاطئ أيضا والتي تم إعطاء انطلاق العمل في بنائها سنة 2012-2014 والعمل الفعلي لها انطلق سنة 2017 وتصل مساحتها 11 ألف متر مربع، فيما تصل طاقتها الاستيعابية 3200 متر مكعب يوميا[1]. وقد لعبت هذه المحطة دورا هاما في الحفاظ على الوسط البيئي بالمدينة.

ج- الاستفادة من قطاعي الماء والكهرباء

إن الدور البارز الذي يلعبه قطاع الماء والكهرباء في حياة الإنسان، جعل الدولة تفوض مسؤولية تدبيره لشركات ووكالات خاصة قصد تسهيل عملية تحسين الخدمات الضرورية الموازية له. ويبدو أن مدينة واد لاو لم تخرج عن نطاق هذه العملية، حيث عملت على تفويض تدبير هذين القطاعين لشركة أمانديس تماشيا مع القوانين المنظمة لهذه العملية ولدفتر التحملات المصادق عليه، وهي الشركة التي تأخذ على عاتقها تدبير قطاع الماء والكهرباء والتطهير السائل في العديد من المدن (تطوان، المضيق، الفنيدق، مرتيل...) وبعض الجماعات القروية (الملاليين، أزلا، زاوية سيدي قاسم ...).

وفي هذا الإطار، ولجت الشركة المفوضة سنة 2002 وعملت في قطاع الماء على إعادة هيكلة قنوات بعض الأحياء كتمندلاس سنة 2005-2006، بينما قامت بعملية تزويد باقي الأحياء بمراحل

1. عن القسم التقني بمحطة المعالجة، تاريخ الزيارة 1 أكتوبر 2018.

عدة نجملها على الشكل التالي: (2005-2006: الصوالح شارع الحسن الثاني. 2007-2008: الهوتة وشارع محمد الخامس، هرندا وجزء من ارقادن ثم المصلى وبرونا)، بالإضافة إلى ذلك تم توسيع التجهيزات المتعلقة بعملية مد شبكة الماء الصالح للشرب كبناء خزانات جديدة أكثر اتساعا من الأولى تماشيا مع برنامج التأهيل الحضري للمدينة، وإضافة نقطتين جديدتين لاستغلال المياه الجوفية وذلك سنة 2008 و2015 بعدما كان يتم الاعتماد فقط على نقطة واحدة والتي كانت قد أنجزت سنة 2006. نفس الشيء بالنسبة لقطاع الكهرباء، حيث شرعت الشركة منذ ولوجها للمدينة إلى توسيع دائرة الاستفادة من خدمة الكهرباء عبر ربط مختلف البنايات المشيدة داخل الأحياء، كما عملت على إنجاز مشاريع متعلقة بتهيئة وتأهيل المدينة كتوسيع شبكة الإنارة العمومية وغيرها.

وبالموازاة مع عمل الشركة المفوضة لتدبير هذين القطاعين، تدبر إحدى الجمعيات بالمدينة في إطار برنامج PAGER للماء الصالح للشرب عملية تزويد بعض الأحياء البعيدة عن المركز، وهي جمعية الرحمة لمستعملي الماء الشروب بأغنوري، حيث تعمل هذه الأخيرة بشراكة مع الجماعة وباقي الفاعلين على إنجاز مشاريع متعلقة بهذا القطاع الحيوي مثل بناء الخزانات، وإحداث شبكات لمد المنازل بالماء. وقد هم تدخل الجمعية منذ بداية عملها سنة 1999 تزويد ما يزيد عن 82 مسكنا بالماء الشروب، من جانب آخر، استفادت بعض أحياء المدينة من البرنامج الوطني للكهربة القروية سواء تلك المتموقعة في المرتفعات أو الملامسة لتراب جماعة بني سعيد القروية.

د- المشاريع الطريقية بمدينة واد لاو: إسهام حقيقي في الدينامية المجالية الراهنة

شكلت البنيات الطريقية عاملا من بين أهم العوامل المساهمة في ارتقاءها مدينة واد لاو من مركز حضري بسيط إلى مجال حضري بدينامية اقتصادية واجتماعية وسياحية متميزة، فبالإضافة إلى المسالك الطريقية التي تم إصلاحها تماشيا مع برنامج إعادة تأهيل المدينة، والطرق الإقليمية التي تمر بها، شهدت كذلك اختراق مشروع طريقي مهم، أنجز سنة 2012 على امتداد 507 كلم بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط، وهو الطريق الساحلي الرابط بين المناطق الشمالية الغربية والمناطق الشمالية الشرقية بالمغرب (طريق رقم 16 بين طنجة والسعيدية).

وقد تم إنجاز هذا الطريق على عدة مقاطع، كان آخرها مقطع الجبهة-تطوان على طول 120 كلم بغلاف مالي إجمالي يقدر بمليارين و550 مليون درهم، والذي ساهم في تمويله البنك الياباني للتعاون الدولي، كما تم تنفيذه على شطرين: الأول يربط بين الجبهة وواد لاو على طول 74 كلم بغلاف مالي يقدر بمليار و450 مليون درهم، والثاني بين واد لاو وتطوان على طول 43 كلم بكلفة 870 مليون درهم[1].

1. مديرية التجهيز والنقل، معطيات إحصائية بناءً على دراسات قسم التجهيزات الأساسية بتطوان.

وعلى العموم، استهدفت الطريق الساحلية؛ تجاوز الاختلالات المجالية التي تعرفها المناطق الشمالية، ولاسيما القروية منها، والتخفيف من حدة التفاوتات الترابية، والرفع من عملية استقطاب السكان واستقرارهم بمحاذاتها سواء داخل المدن أو بالمراكز الحضرية والقروية الصغرى، «وتحسين ظروف تنقل ما يزيد عن 3 ملايين نسمة عبر الربط بين 6 أقاليم و40 جماعة»[1]. وتعد مدينة واد لاو من بين المجالات التي استفادت من مرور الطريق الساحلي بها، حيث شهدت دينامية اقتصادية واجتماعية وسياحية مضاعفة، وارتقت بذلك إلى مدينة سياحية منافسة للمدن الشمالية المجاورة (مرتيل، الفنيدق، المضيق...)، بعدما قلصت هذه الطريق المسافة الفاصلة بينها وبين الأقطاب الحضرية الكبرى (تطوان، طنجة، الحسيمة، الناظور...)، وسهلت عملية تنقل الوافدين عليها.

هـ- الرؤية الاستراتيجية للقطاع السياحي: أي استفادة لمدينة واد لاو؟

حسب مقتضيات الرؤية الاستراتيجية لقطاع السياحة تم تقسيم المجال المغربي إلى ثمان وجهات سياحية منسجمة، تندرج مدينة واد لاو ضمن نطاق وجهة «كاب الشمال» التي تعتبر بوابة إفريقيا، وتحتضن أكبر الوجهات السياحية بالمغرب وهنا نشير إلى طنجة كنقطة التقاء بين أوربا وإفريقيا وبين المحيط الأطلسي والبحر المتوسطي، تطوان وتمودا باي المدينة المتوسطية، مدينة شفشاون وأصيلة ثم العرائش، هذه المجالات تخلق نوعا من التكامل والتنافس فيما بينها. خاصة عندما يتعلق الأمر بعروض بالسياحة الشاطئية التي تميز معظم هذه المناطق.

وهنا تبرز أهمية مدينة واد لاو، التي ورغم فتاوة تهيئتها وقلة مرافقها الترفيهية مقارنة بباقي المدن (مرتيل، المضيق، الفنيدق...)، إلا أنها على مستوى السياحة الشاطئية أصبحت منافسا صاعدا، خاصة بعد عملية التأهيل التي حظيت بها، حيث استطاعت أن ترفع شارة اللواء الأزرق 13 مرة (إلى حدود يونيو 2025) على التوالي التي تقدمها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة والمؤسسة الدولية للتربية على البيئة، كاعتراف بأهمية ودور المحافظة على البيئة في شاطئها من جهة، ومن جهة أخرى بفعل الخدمات المقدمة للمصطافين والزوار.

على مستوى المشاريع التي أنجزت تماشيا مع استراتيجية القطاع السياحي، فيظهر على أنها لم تشمل المنطقة بشكل مباشر مثلما وقع في المدن الساحلية المجاورة (المضيق، الفنيدق، مرتيل) عبر مشروع أو برنامج خاص، لكن استفادتها كانت بشكل غير مباشر من خلال دعم مشاريع التأهيل

1. وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عملات وأقاليم الشمال بالمملكة، 2011، «البرنامج التنموي لوكالة تنمية عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة»، تقرير الأنشطة 2007-2010/ آفاق التنمية 2011-2013، المغرب، ص 20-21.

الترابي التي تخدم قطاع السياحة بالمدينة، كتهيئة وتأهيل البنية التحتية للواجهة الساحلية وتوفير العديد من المرافق والخدمات العمومية، التي لعبت دورا كبيرا في النهوض بجاذبية المدينة واستقطابها للمصطافين خلال المواسم الصيفية. واستفادت المدينة أيضا من دعم الجانب الثقافي والترفيهي من خلال مساندة المهرجان الصيفي اللمة الذي يعقد خلال شهر غشت من كل سنة والذي وصل حاليا (سنة 2023) دورته 17، والمنظم من قبل أحد الجمعيات الفاعلة محليا (جمعية مكاد للأنشطة الاجتماعية والثقافية) بشراكة مع الجماعة الترابية والعديد من الهيئات الأخرى. بالإضافة إلى الجانب البيئي الذي تجسد في مشاريع لها علاقة ببرنامج الشواطئ النظيفة والتي من نتائجها منح شارة اللواء الأزرق.

الصورة 3: رفع راية اللواء الأزرق في مدينة واد لاو وبعض تجلياتها

المصدر: الصورة مأخوذة من الموقع الإلكتروني: www. tangerpress.com تاريخ الاطلاع 18 يوليوز 2024.

تبرز الصورة أعلاه، رفع مسؤولين مدينة واد لاو وبعض فعالية المجتمع المدني لراية اللواء الأزرق التي تقدمها مؤسسة محمد السادس تحت رعاية الأميرة للاحسناء في إطار دعم الشواطئ التي تتماشى معاييرها مع شروط الاستدامة البيئية، وتوفير الظروف الملائمة للمصطافين بما فيهم النظافة الشاطئية ومداخل لولوج المصطافين للبحر، ومسارات لعبور ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى مختلف المرافق والخدمات العمومية المجانية (المرافق الصحية، المظلات...).

و- الاستثمارات العمرانية : ودورها الفعال في الدينامية الاقتصادية

يظهر أن مدينة واد لاو مثلها مثل باقي المجالات الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسطي، شهدت وما زالت تشهد طفرة عمرانية هامة بفضل موقعها الاستراتيجي ومؤهلاتها الطبيعية، بالإضافة إلى الأهمية التي أعيطت لها من طرف المسؤولين، حيث استطاعت وفي مدة وجيزة أن تتحول من مركز حضري صغير إلى مدينة تتوسع أطرافها من مختلف الجوانب، وبالأخص من الناحية الجنوبية والتي تدخل في تراب جماعة بني سعيد.

ويأتي هذا الازدهار، تماشيا مع الانتعاش الذي شهده القطاع السياحي في هذه المدينة الساحلية، إذ شهدت تهافتا متميزا وإقبالا كبيرا على البنيات العقارية، سواء من قبل المستثمرين الكبار في هذا القطاع أو المقاولين الصغار، الذين عملوا على بناء تجزئات ومركبات سكنية كبرى موجهة بالأساس إما للبيع أو للكراء خاصة في فترات المواسم الصيفية. وقد ساهمت هذه الاستثمارات في خلق دينامية اقتصادية واجتماعية متميزة داخل المدينة، وأيضا في توسعها واستقرار الساكنة بها، وخلق فرص الشغل في صفوف الساكنة المستقرة بها أو بظهيرها الخلفي الممثل في جماعة بني سعيد.

ز- الشراكات الدولية ودورها في ارتقاء مدينة واد لاو

بعد مطلع القرن 21، حاول الفاعلون الترابيون بمدينة واد لاو البحث عن سبل ومنافذ لإخراج المجال من بؤرة التهميش والتأخر التنموي الذي كان يعيشه، ولم يجدوا أمامهم إلا الخيار التشاركي الذي يقتضي التنقيب عن مؤسسات وهيئات وطنية ودولية للمساهمة في الرفع والنهوض بالمستوى التنموي لمنطقة تزخر بمؤهلات وخصوصيات طبيعية وثقافية متنوعة. ومنذ سنة 2003 انطلقت بوادر الانتعاش التنموي بإجراء عدة اتفاقيات مع مؤسسات حكومية وغير حكومية دولية، هذه الاتفاقيات ساهمت بشكل كبير في بروز ملامح أولية لدينامية المجال، وأعطته صدى على المستوى الإقليمي والجهوي، ليصبح مجالا مستقطبا للاستثمارات خاصة العمرانية، ومركزا سياحيا يستهوي الزائرين المحليين والأجانب. ومن هذه النقطة بالذات، وبالموازاة مع انخراط المغرب في خلق أوراش تنموية كبرى، وتنزيل برامج واستراتيجيات وطنية التي تقتضي تأهيل المدن والمجالات الساحلية، انهالت على المجال مشاريع تنموية بشراكة مع فاعلين أجانب أوربيين بالأساس.

جدول رقم 1: بعض المشاريع المنجزة بمدينة واد لاو بشراكة مع مؤسسات أجنبية

المؤسسة الداعمة	انتماء المؤسسات	المشروع المنجز	السنة
جمعية أديو وجمعية العمال المغاربة القاطنين بجز البليار والحكومة المحلية للبليار	إسبانيا	- بناء دار الشباب والنادي النسوي	2003
الفون كاطلان (برشلونة)	إسبانيا	- تعبيد طريق حي الدكوك - بناء مركز صحي	2004
الحكومة المحلية لجزر البليار	إسبانيا	- تزويد البلدية بآلة متطورة لتنظيف الشاطئ؛ - وجرار وشاحنة رباعية الدفع؛ - توفير حاويات للقمامة - تنظيم أيام دراسية وتحسيسية بأهمية المحافظة على البيئة	2006
المؤسسة الإقليمية لمحاربة الحرائق والإنقاذ بكاديس	إسبانيا	- هبة سيارة رباعية الدفع من نوع نيسان	2007
ثانوية أنارودي	فرنسا	- تزويد مؤسستي التعليم الإعدادي والثانوي بآليات الحاسوب (35 آلة)	2008
جامعة مالقة واليونيسكو	إسبانيا	- تجهيز مكتبة رقمية عبارة عن حجرات معدنية مجهزة بوسائل التكنولوجيا الجديدة والمعلوماتية	2010
جمعية «سامي» الفرنسية للتضامن المعلوماتي S.A.M.I association solidarité atelier Maroc informatique	فرنسا	- تجهيز المؤسسات التعليمية بالحواسب ومعدات مختلفة	2013

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على محاضر الجلسات والمقابلات مع المسؤولين داخل الجماعة الترابية لواد لاو

ويعكس الجدول رقم 1، بعض الأمثلة عن هذه الشراكات والتي هي في الغالب تابعة للدول الأوربية خاصة إسبانيا، والفضل في ذلك يعود للعلاقة التاريخية التي ربطت بين المجالين في فترة الاستعمار، وللقرب الجغرافي أيضا. كما نستشف أن معظم المشاريع المتدخلة تهم أساسا الجوانب المتعلقة بالبنيات التحتية (الطرق) المرافق العمومية والاجتماعية مثل دور الشباب وترميم المدارس وتجهيزها بالأدوات اللازمة، بالإضافة إلى المساعدة على النهوض بالوضع البيئي للمدينة عبر توفير حاويات للقمامة وغيرها. وعلى العموم، يظهر أن هذه الشراكات تدخل في خانة التنمية

الاجتماعية أكثر منها الاقتصادية، وهذا راجع للعديد من العوامل من أهمها؛ ضعف تدخلات الدولة على مستوى إنجاز البنيات التحتية والمرافق العمومية في الفترة التي تدخل فيها هؤلاء خاصة بين سنة 2000 و2009، ثم محاولة توفير الخدمات الضرورية للساكنة بغية التخفيف من حدة موجات الهجرة التي كانت تشهدها سواحل هذه المدينة وما زالت لحد الساعة.

على العموم، يتضح أن مدينة واد لاو استطاعت هي الأخرى أن تستقطب مشاريع تنموية متعددة ومختلفة باختلاف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كما على الصعيدين الجهوي والوطني، غير أن هذه المشاريع اصطدمت في كثير من الأحيان بصعوبات جمة على مستوى عملية التدبير والتنزيل المعقلن لها، كما أنها وبالمقارنة مع المدن التابعة لعمالة المضيق الفنيدق تعيش تفاوتا واضحا على مستوى طبيعة المشاريع وحجم الاستثمارات الموجهة لها، كما أن حضورها ضمن السياسة التنموية للجهة يبقى ضعيفا، وهو ما يجعلها تتخبط في مشاكل عدة تقف أمام بلوغ التنموية المرجوة.

3- مشاريع تنموية محدودة بالمدن الصغرى تصطدم بتدبير غير معقلن ما يطرح إشكالية بناء الحكامة المجالية: حالة مدينة واد لاو

إن المشاريع التي تستقطبها المدن الصغرى في المغرب، غالبا ما تنحصر بين التجهيزات الأساسية والمرافق العمومية الرئيسة الهادف إلى تأهيل المدينة استجابة لمتطلبات الساكنة المستقرة. وفي ظل غياب رؤية وظيفية واقتصادية واضحة المعالم، تجد هذه المدن نفسها أمام دور أحادي يتمثل في فك الضغط على المدن الكبرى، وتوفير مستوى عيش اجتماعي أفضل للسكان، لكن دون الرقي بالمستوى الاقتصادي الذي يصطدم بضعف تنوع فرص العمل ومحدوديتها، أو بموسميتها في غالب الأحيان. والأمر الذي لمسناه في مدينة واد لاو، فأغلب المشاريع الموجهة أصبحت اليوم لا تلبي المتطلبات الراهنة والمستقبلية للساكنة، ولا أيضا للزوار الوافدين على المدينة خلال الفترة الصيفية.

إن مدينة واد لاو، لم تحظى بنفس الاهتمام مقارنة مع المدن التابعة لعمالة مضيق الفنيدق (مرتيل- المضيق-الفنيدق)، حيث يظهر بجلاء أن هناك تباين صارخ في توجيه المشاريع والبرامج التنموية، وكذا في حجم الاستثمارات التي تستقطبها هذه المدن على الصعيدين الجهوي والوطني أيضا، وهو ما يخلق صعوبة منافسة مدينة واد لاو لها خاصة على مستوى القطاع السياحي، وذلك نظرا لقلة الخدمات والمرافق المقدمة وضعف بنيات الاستقبال المجهزة ومعها محدودية تنوع العرض السياحي المقدم للزوار. الأمر هنا، يعود بالدرجة الأولى إلى غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة للمجال التي من المفروض أن يتطلع إليها الفاعلون المحليون وكذا الجهويون بشراكة مع

مختلف المتدخلين وفق مبادئ التدبير الناجع، وذلك لتحقيق التوازن والاندماج الجهوي وبلوغ التنمية الشاملة.

كما أن المشاريع التنموية التي وجهت للمدينة، لم تأخذ كثيرا بعين الاعتبار الوظيفة السياحية للمجال، حيث يصطدم المدبرون خلال الموسم الصيفي بصعوبة تدبير القطاعات الأساسية للمدينة دون الحديث عن جودة المرافق وبنيات الاستقبال، مما يعرقل الاستجابة لمتطلبات الزوار الذين يفدون بعشرات الآلاف نحوها، حيث يقل منسوب خدمات الماء الصالح للشرب ومعه ضعف التيار الكهربائي وشبكة الاتصال، كما أن انتشار حاويات النفايات الممتلئة وما يصاحبها من روائح كريهة يزيد من تشويه المشهد العام للمدينة، وهو ما يحدث نفورا كبيرا في صفوف الزوار، وبالتالي الانعكاس سلبا على السياحة بالمنطقة. وبهذا تبرز بشكل واضح، انعدام وضعف الرؤية الاستباقية للمجال من قبل الفاعلين الترابيين، سواء المكلفون بصياغة المشاريع الترابية أو بتدبيرها وتنزيلها على أرض الواقع، وهو ما يعرقل مسألة بناء الحكامة المجالية التي تبنى بوجود العديد من المبادئ من أبرزها الرؤية والتخطيط الاستراتيجي، التشاور والمشاركة الفعالة مع مختلف المتدخلين ثم الفاعلية والمردودية، والأهم من ذلك هو تطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة باعتبارها وسيلة أساسية لترشيد وعقلنة تنزيل البرامج والمشاريع التنموية وكذا تدبير الموارد وحمايتها من التلاعبات والاختلالات.

من جهة أخرى، ساهمت الدينامية التي عاشتها مدينة واد لاو، بفعل وظيفتها السياحية في تنشيط وتيرة قطاع التعمير واستقطاب مشاريع واستثمارات عمرانية متنوعة، لتجعل القطاع مساهم أساسي في دينامية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، غير أن هذا الأخير اصطدم بجملة من الإكراهات التي حالت دون تحقيق أهدافه الإيجابية، كما جعلته نقطة سوداء في تنمية المنطقة، وذلك بفعل التضارب الكبير الذي عرفه القطاع بين عمليتي التخطيط والتدبير. فعلى الرغم من إنجاز وثائق التعمير الخاصة بتوجيه وتنظيم عملية التوسع العمراني، إلا أن سوء تفعيل التوجيهات المنصوص عليها وعدم مراقبة عمليات البناء التي اجتاحت المنطقة بشكل عشوائي، أفرز في نهاية المطاف مجالا غير متناسق عمرانيا، وسكنا متطاولا في مناطق غير مخصصة للبناء، بفعل تسليم رخص بناء سكنية في نطاقات مختلفة ومخصصة لأغراض أخرى كالمساحات الخضراء والمرافق والتجهيزات العمومية...، وقد سبق للمجلس الأعلى للحسابات بجهة طنجة تطوان الحسيمة في أحد تقاريره أن قدم عدد الحالات المنافية لضوابط وثائق التعمير بالمدينة، وذلك من سنة 2010 إلى 2014، والجدول رقم 3 يوضح أهم الخروقات الميدانية التي عرفها قطاع التعمير داخل المدينة.

الجدول رقم 2: عدد الحالات المسجلة في تسليم رخص البناء والمتنافية مع وثائق التعمير

طبيعة التراخيص المسلمة للبناء	عدد الحالات المسجلة
الترخيص لمشاريع فوق الملك الجماعي العام	154
الترخيص لمشاريع فوق أراض مخصصة لإحداث إدارات ومرافق عمومية	57
الترخيص للبناء في المحمية الاستراتيجية	7
الترخيص للبناء في حرم الوادي	7
الترخيص للبناء داخل حدود الملك البحري	2
الترخيص لمشاريع بناء داخل حرم المقابر	9
الترخيص لمشاريع في منطقة ممنوعة البناء	25
الترخيص لبناء سكن اقتصادي بمناطق مخصصة للفيلات وللسياحة	115
الترخيص لمشاريع في المنطقة الفلاحية دون توفر المساحة الدنيا المطلوبة	10
الترخيص لمشاريع يفوق علوها عدد الطوابق المسموح به في تصميم التهيئة	225
الترخيص لمشاريع تقل مساحتها عن تلك المسموح بها في تصميم التهيئة	151

المملكة المغربية، 2015، تقرير حول أنشطة المجلس الأعلى للحسابات، الجزء الثاني: المجلس الأعلى لجهة طنجة تطوان الحسيمة، ص 90.

إن قطاع التعمير بمدينة واد لاو تعتريه صعوبات جمة رغم فتوه، حيث اتضح بأن هناك خلل يضرب نجاعة تدبير وتنزيل أهداف وتوجهات آليات التخطيط الترابي وبالضبط تصاميم التهيئة، باعتبارها المسؤولة المباشرة عن هيكلة المجال وتهيئته، والتي تبين بأنها أضحت تُتَجاوز بشتى الطرق وتفقد مصداقيتها بفعل ضعف آلية المراقبة، وغياب المحاسبة والرؤية التنموية المستقبلية للمجال، الأمر الذي يعيق بناء الحكامة المجالية كآلية من أهم الآليات الحديثة والناجعة التي تبنتها الدولة للرفع من فعالية تدبير الشأن المحلي، بغية تحقيق التنمية المندمجة والمستدامة.

إن هذه الإكراهات، ماهي في الحقيقة إلا نتاج لمشاريع محدودة وضعيفة الرؤية التنموية على الصعيد الوطني والجهوي، وبفعل متدخلون غير مدركون لمهامهم المتجددة وغالبا ما تنقصهم الخبرة والكفاءة اللازمة للتعاطي مع متطلبات آنية تراعي بشكل صريح المستقبل التنموي للمدينة، بالإضافة أيضا إلى قلة الإمكانيات المادية التي توفرها الدولة ومعها ضعف الصلاحيات المخولة

لهؤلاء المتدخلون. وبين هذا وذاك، يبقى الإطار العام الذي يتخذه التدبير المحلي غير صائب، ويسير في طريق قد لا تؤدي إلى التنمية المراد تحقيقها.

إجمالا لما تم ذكره، فمدينة واد لاو باعتبارها مدينة صغرى على الساحل المتوسطي لا زالت تصطدم نوعا بإشكالية سوء نجاعة تدبير وتنزيل المشاريع التنموية المبرمجة، ومعها ضعف الاهتمام بها على الصعيدين الوطني والجهوي بالأخص مقارنة بالمدن التابعة لعمالة المضيق الفنيدق، والتي ارتقت إلى مرتبة المدن المتوسطة بفعل المشاريع المتراكمة والاهتمام المتزايد بها من قبل الفاعلون الترابيون على رأسهم من يشرفون على تدبير الاستراتيجيات والمشاريع داخل جهة طنجة تطوان الحسيمة، وبالتالي صعوبة الحديث عن خلق شبكة مترابطة من المدن داخل الجهة لتحقيق ما يسمى بالتوازن والاندماج الحضري، ومعه القضاء على الفوارق والتفاوتات المجالية التي تعتبر بناءً صريحا لآلية الحكامة باعتبارها السبيل الأنجع لتحقيق التنمية الشاملة محليا وجهويا.

خاتمة:

نستخلص من دراستنا لهذه الإشكالية، أن المدن الصغرى بالمغرب ومدينة واد لاو نموذجا، تعتبر حلا ناجعا للمشاكل التي تعاني منها المدن الكبرى والمتروبولية كذلك، إذا تَم استثمارها بالطريقة الأَنْجع وبِحكمة من قبل مُدَبِّري الشأن المحلي-الجهوي والوطني يمكن أن تصبح ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية كذلك، وذلك عبر مساهمتها الفعالة في الرفع من استقطاب المشاريع والاستثمارات الصغرى والكبرى في قطاعات متعددة، مع الأخذ بعين الاعتبار القطاع الرئيسي المساهم في تنشيط الدينامية الاقتصادية لهذه المدن. فمدينة واد لاو باعتبارها نواة ساحلية مهمة لها إشعاع جهوي ووطني على مستوى استقطاب الزوار خلال الفترات الصيفية، يعتبر القطاع السياحي بها هو الحلقة الأساس في الرفع من دينامية باقي القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تتطلب تدخلات معقلنة في ميدان الإعداد والتهيئة والتأهيل المجالي لتسويقها بطريقة يجعلها نقطة جذب للمستثمرين ومنافسة قوية للمدن المجاورة لها (مرتيل-الفنيدق-المضيق)، ومجال يستجيب من جهة لمعايير المدينة السياحية، ومن جهة أخرى لحاجات الساكنة المستقرة بها والوافدة إليها في فترات متفرقة من السنة.

ولتجاوز العديد من الاختلالات التي تعيق تحقيق الفعل التنموي بمدينة واد لاو وتخلق مشاكل أمام عملية بناء الحكامة المجالية، يتطلب القيام بـ:

- صياغة برامج عمل واستراتيجيات فعالة وناجعة بمدينة واد لاو،

- تأهيل الرأسمال البشري وتعبئته وتحفيزه بشكل مستمر حتى يستطيع صياغة وتتبع، ثم تنفيذ وتقييم استراتيجيات العمل والتنسيق مع مختلف الأطراف، للرفع من نسبة نجاحها الصعيد المحلي؛

- التركيز على استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لخدمة النشاط السياحي؛

- تفعيل آلية التسويق الترابي للرفع من المنافسة المجالية على الصعيد الإقليمي والجهوي وكذا الوطني؛

- التحكم في عملية التوسع العمراني وضبطها، وكذا العمل على استقطاب مشاريع عمرانية تتجاوب مع كافة المعايير المسطرة في برامج التخطيط الترابي؛

- تكثيف الجهود في مجال الخدمات الأساسية والمرافق العمومية والبنيات التحتية، للتجاوب مع متطلبات الساكنة والارتقاء بمستوى عيشها داخل المجال.

لائحة المراجع:

- أزكاغ (عبد اللطيف)، 2006، «إشكالية التعريف بالمدينة»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان. العدد 13، 145-165 صفحة، عن:

- Choay (Françoise) et Merlin (Pierre), 1988 «Dictionnaire de l'Urbanisme et de l'Aménagement», Presses Universitaires de France, Paris, p 706.

- أوترحوت (رشيد)، 2012، «من سياسة المدينة...إلى مدينة السياسة سوسيولوجيا الاحتجاج الاجتماعي بالمجال العام بالمغرب»، في سياسة المدينة واقع الحال وأفق التفعيل، الدولة الثالثة والعشرون لمنشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، فاس، المغرب، 85-130 صفحة. (بتصرف)

- بنمير (المهدي)، 1995، «تأملات حول الجوانب الإدارية والقانونية للمدينة المغربية» في الملتقى الثاني الوطني لجغرافيي المدن، بجماعة الحسن الثاني/ المحمدية، المغرب، ص 68.

- جورج (بيير)، ترجمة الطفيلي حمد، 2002، «معجم المصطلحات الجغرافية»، الطبعة 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 732.

- حاج علي(ألفة) وازيرار (رشيد)، 2015، «التنمية الحضرية بالمدن الصغيرة بجهة تازة الحسيمة تاونات واقع الحال وانتظارات الساكنة -حالة مدينة تاهلة-، في الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب -دراسة نماذج-، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية

والتهيئة والخرائطية، الطبعة الأولى، السلسلة 35، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس، المغرب، 71-91 صفحة.

- الدغاري (عبد المجيد) وازهار (محمد)، 2015، «مكانة المدن الصغرى والمتوسطة بالمغرب ودورها في الهيكلة الترابية والمجالية» في كتاب جماعي حول التأهيل الحضري بالمغرب، الطبعة الأولى، الشركة العامة للتجهيز والطبع، فاس، المغرب، ص 273-272.

- المملكة المغربية، 2015، تقرير حول أنشطة المجلس الأعلى للحسابات، الجزء الثاني: المجلس الأعلى لجهة طنجة تطوان الحسيمة، 135 صفحة.

- المملكة المغربية، 2019، الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب جهة طنجة تطوان الحسيمة، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المفتشية الجهوية لطنجة تطوان الحسيمة، المغرب، 50 صفحة.

- الموقع الإلكتروني الرسمي للجماعات الترابية، www.pncl.gov.ma

- وزارة الاقتصاد والمالية، 2011، المجلة المالية، العدد 15، مطبعة إليث، سلا، المغرب، 40 صفحة.

- وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الموقع الإلكتروني الرسمي، www.tourisme.gov.ma.

- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عملات وأقاليم الشمال بالمملكة، 2011، «البرنامج التنموي لوكالة تنمية عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة»، تقرير الأنشطة 2007-2010/ آفاق التنمية 2011-2013، المغرب، 71 صفحة.

- «Plan Directeur de Gestion des Déchets Ménagers et Assimilés pour la Province de Tétouan, Rapport final Plan», même ressource, p 125.

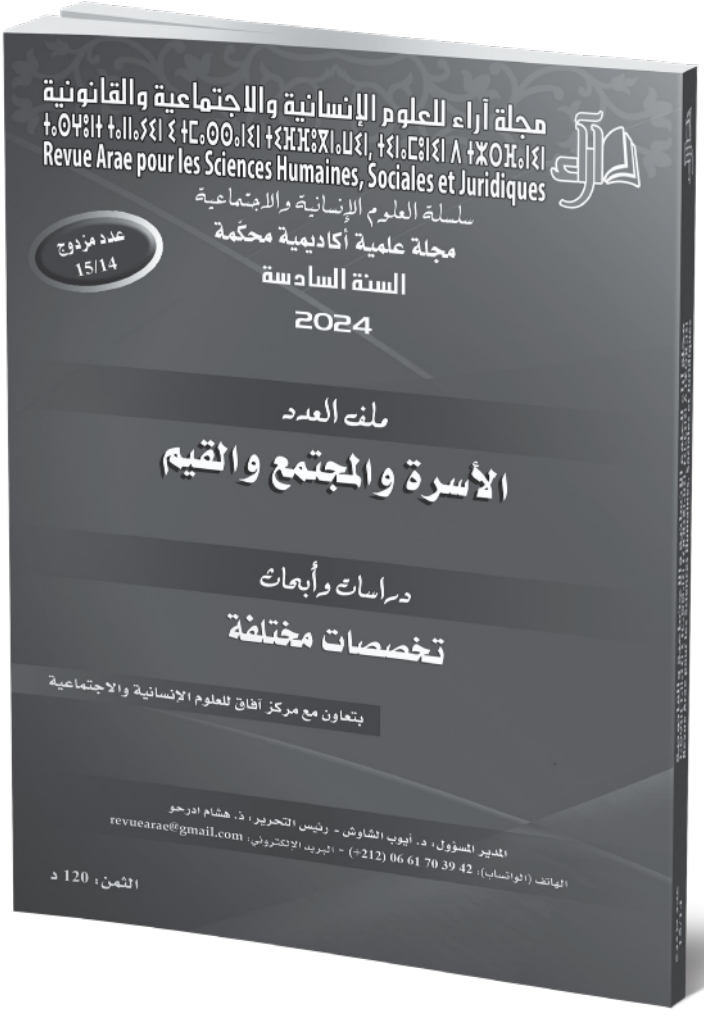
مجلة آراء للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية
Revue Arae pour les Sciences Humaines, Sociales et Juridiques
سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة علمية أكاديمية محكمة
السنة السادسة
2024
عدد مزدوج
15/14
ملف العدد
الأسرة والمجتمع والقيم
دراسات وأبحاث
تخصصات مختلفة
بتعاون مع مركز آفاق للعلوم الإنسانية والاجتماعية
المدير المسؤول: د. أيوب الشاوش - رئيس التحرير: ذ. هشام ادرحو
الهاتف (الواتساب): 42 39 70 61 06 (212+) - البريد الإلكتروني: revuearae@gmail.com
الثمن: 120 د